إعادة تصور
اقتصاد اليمن

منتدى
رواد التنمية

اصدار رقم: 35
تاريخ: 15 سبتمبر 2025

# تعزيز فرص نمو التجارة الإلكترونية في اليمن

إعداد: أيلين جونغا

## ملخص تنفيذي

يتمتع قطاع التجارة الإلكترونية في اليمن بإمكانات كبيرة لدفع عجلة النمو الاقتصادي والشمول المالي، خصوصاً للمرأة والمجتمعات الريفية، لكن هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة، منها: ضعف الاتصال بالإنترنت؛ ومحدودية أنظمة الدفع الرقمية؛ وغياب الأطر القانونية والتنظيمية. لا يزال البلد يعتمد اعتماداً كبيراً على النقد، كما أن الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية لا يزال محدودا. يعاني الإشراف على القطاع من الانقسام، ما يعرض المستهلكين ومقدمي الخدمات للاحتيال، ويحد من تحقيق التنمية في القطاع. تعد البنية التحتية للإنترنت في اليمن من بين الأسوأ في العالم، حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت 17.7 في المائة فقط من السكان عام 2024، إلا أن دخول خدمة ستارلنك إلى اليمن مؤخراً يبعث الأمل في تحسين الاتصال بالإنترنت، كما أن الأضرار التي لحقت بشبكات النقل جراء الصراع تعيق خدمات التوصيل.

على الرغم من هذه العقبات، إلا أن بعض الشركات حققت نجاحًا خاصة في المناطق الحضرية، وذلك بالتكيف مع القيود اللوجستية. يمثل الشباب الذين يتزايد استخدامهم للهواتف الذكية في اليمن، والتقنيات الناشئة، ونماذج الأعمال الجديدة، فرصًا واعدة لنمو التجارة الإلكترونية الشاملة، شريطة أن يقوم صانعو السياسات بالاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وسن لوائح للحماية، وخلق بيئة داعمة للمشاريع على الإنترنت.

### توصيات مختارة

- على المنظمات الدولية التركيز على الاستثمار في خدمات الأقمار الصناعية مثل ستارلنك، ويجب على الحكومة تركيز جهودها على إنجاح نشرها.
- على المؤسسات الإنمائية الدولية دعم إطار تنظيمي أكثر تماسكًا، يتمتع بقدرات كبيرة على الرقابة والإنفاذ.
- على البنك المركزي بعدن، تعزيز حوكمته وسد الثغرات التنظيمية، مثل تنظيم التجارة الإلكترونية.
- على الحكومة والمنظمات الدولية العمل على رفع مستوى المعرفة الرقمية ووعي المستهلكين، لا سيما أوساط الفئات الضعيفة والمحرومة.
- على المانحين الدوليين والمنظمات غير الحكومية، دعم تدابير الأمن السيبراني لتحسين الثقة في الفضاءات الرقمية، وتعزيز نمو التجارة الإلكترونية.
- على الجهات الحكومية أن تتعاون مع القطاع الخاص، لتحسين البنية التحتية، وتثقيف المستهلكين، وتحفيز المدفوعات الرقمية.
- على وزارة المياه والبيئة أن تدرج حماية البيئة جزءًا من الإطار التنظيمي والاستثمارات في البنية التحتية.

* تم إعداد هذا الموجز من قبل مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، بالتنسيق مع شركاء المشروع ديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO). في إطار مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن وبالاستناد إلى مدخلات منتدى رواد التنمية.

* نرجو الإشارة إلى هذا المرجع كتالي: أيلين جونغا. موجز "تعزيز فرص نمو التجارة الإلكترونية في اليمن". مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن رقم (35). مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مؤسسة ديب روت للإستشارات، مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق، 15 سبتمبر 2025م. متاح على: https://dev-champions.org/ar/publications/policy-brief/e-commerce_in_yemen

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

# مقدمة

أصبحت التجارة الإلكترونية المتمثلة في شراء وبيع السلع عبر الإنترنت أكثر شيوعًا في البلدان النامية والمناطق الريفية، وذلك من خلال اعتمادها على التكنولوجيا الرقمية، وتعد التجارة الإلكترونية واعدة في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل متنوعة وتحسين الشمول المالي، لا سيما للفئات المهمشة مثل المرأة أو سكان الريف. من خلال الربط المباشر بين البائعين والمشترين، تتيح التجارة الإلكترونية للشركات الصغيرة الترويج لمنتجاتها وبيعها على أساس أكثر مساواة، وتخفيض تكاليف المعاملات. حققت التجارة الإلكترونية نجاحًا في سياقات غير متوقعة، كما أوضح البنك الدولي،[1] ومن المتوقع أن تستمر بالنمو في الشرق الأوسط.[2] مع ذلك، هناك العديد من الظروف اللازمة لدعم تحقيق التجارة الالكترونية لنتائج إيجابية لم يتم استكشافها بشكل كافٍ، وتشمل المتطلبات الأساسية لها: الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية؛ والبنية التحتية للوجستيات والنقل؛ واللوائح التنظيمية، لضمان تكافؤ الفرص وحماية المستهلك.

في اليمن، لا تزال التجارة الإلكترونية في مراحلها الأولى، حيث يتم تبنيها في الغالب من خلال قنوات غير رسمية، مثل منصات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والواتساب. نظراً لمحدودية الثقة بالمنصات الرقمية والتحديات التي تواجه البنية التحتية، مثل سوء حالة الطرق، خاصة في المناطق الريفية، وارتفاع تكاليف النقل،[3] وعدم وجود شبكة سكك حديدية، يعتمد العديد من اليمنيين على التوصيات الشفهية والشبكات الشخصية للشراء عبر الإنترنت. تمثل اليمن سياقًا فريدًا للتجارة الإلكترونية، ليس فقط بسبب الحرب المستمرة والأزمة الإنسانية، ولكن أيضًا بسبب تفردها بين جيرانها، فاليمن هي الجمهورية الوحيدة وثاني أكبر بلد في شبه الجزيرة العربية، ولكنه الأكثر فقرًا، وقد عانت من تاريخ طويل من الصراعات والتدخل الأجنبي ومحدودية الموارد وانعدام التماسك السياسي والاجتماعي، مما أدى إلى مستويات منخفضة نسبيًا من التنمية الاقتصادية والاستقرار.

قليلة هي الدراسات التي اهتمت بحالة التجارة الإلكترونية في اليمن، وقد أدى الصراع الذي مر عليه عقد من الزمن، والأزمات الإنسانية والاقتصادية التي صاحبته، إلى إعاقة هذا القطاع المتخلف بالفعل والذي يواجه العديد من التحديات. تستكشف هذه الورقة التحديات الرئيسية التي تعوق نمو قطاع التجارة الإلكترونية في اليمن، وتقدم دراسة حالة عن أحد أعمال التجارة الإلكترونية القائمة، وتقترح توصيات لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة. استندت الورقة جزئيًا إلى المناقشات التي أجريت خلال المنتدى الحادي عشر لرواد التنمية، الذي عُقد في عمّان، الأردن، خلال الفترة من 2 إلى 4 يونيو 2024، وذلك ضمن مبادرة «إعادة تصور اقتصاد اليمن».

[1] "تطوير التجارة الإلكترونية: تجربة الصين"، البنك الدولي ومجموعة علي بابا، 2019، https://documents1.worldbank.org/curated/en/552791574361533437/pdf/E-commerce-Development-Experience-from-China.pdf. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[2] أحمد هزه، "مشهد التجارة الإلكترونية المزدهر في الشرق الأوسط"، ديلويت، 24 يوليو 2023، https://www.statista.com/statistics/1201946/gcc-forecasted-e-commerce-market-size-covid-19/. تمت زيارة الرابط في 12 مايو 2025.

[3] غدير المقحفي، " دعم قطاع المقاولات في اليمن لتحقيق الاستقرار والتعافي"، مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (كابرو)، 2025، https://devchampions.org/publications/policy-brief/Supporting_the_construction_contracting_sector_inYemen/. تمت زيارة الرابط في 12 مايو 2025.

# السياق اليمني

## البيئة السياسية والاقتصادية

قبل الصراع، كان قطاع التجارة الإلكترونية في اليمن واعداً، وعلى الرغم من أنه كان لا يزال متخلفاً، إلا أن تزايد انتشاره وظهور شركات تجارة إلكترونية جديدة، كانا يوفران إمكانية لزيادة تبني الناس للتجارة الالكترونية.[4] على الرغم من التحديات التي شكلتها محدودية الوعي وضعف البنية التحتية، إلا أن شركات التجارة الإلكترونية في اليمن تلقت طلبات من ما يقدر بنحو 5 في المائة من مستخدمي الإنترنت، عام 2013.[5]

أدى الصراع، الذي بدأ عام 2014، وأصبح دوليًا منذ العام 2015، إلى تعطيل هذا القطاع بشكل كبير، مما أدى إلى تفاقم التحديات القائمة مثل محدودية البنية التحتية والمخاوف الأمنية وعدم كفاية التنظيم، وعدم الاستقرار الاقتصادي. كما أدى الصراع إلى زيادة التكاليف وتآكل الثقة بالأنظمة الرقمية. نظراً للعدد الكبير من النازحين، تعاني شركات التجارة الإلكترونية من تقلب قاعدة عملائها وتنقلهم، مما يجعل التخطيط طويل الأجل أكثر صعوبة.[6] كما أدى الصراع إلى تعقيد البيئة التنظيمية. أدت انقسامات المؤسسات الاقتصادية الحيوية مثل البنك المركزي اليمني إلى تقلبات حادة في أسعار الصرف، مما قوض الثقة الهشة بالفعل لدى المواطنين اليمنيين بالتجارة الرقمية، وخلق عائقاً أمام المعاملات المالية الرقمية عبر خطوط السيطرة. أدت الأزمات الاقتصادية والنقدية الناتجة عن ذلك، مع تأجيل وتعليق دفع رواتب موظفي القطاع العام إلى خنق القوة الشرائية لليمنيين. أدى الحظر المستمر الذي فرضه الحوثيون على صادرات النفط إلى انخفاض إيرادات الحكومة بنسبة 42 في المائة في النصف الأول من عام 2024، بعد انخفاضها بنسبة 50 في المائة في العام السابق.[7] ترسم مفاوضات السلام المتوقفة، والعقوبات الأمريكية، والغارات الجوية المستمرة صورة قاتمة لاستقرار الاقتصاد والوضع الإنساني في البلاد.

[4] الفلاح والناشري، "التجارة الإلكترونية في اليمن"، المجلة الدولية للعلوم والهندسة والتكنولوجيا، 15 مايو 2022، https://www.ijset.in/wp-content/uploads/IJSET_V10_issue3_251.pdf، تمت زيارة الرابط في 9 يونيو 2025.

[5] "التجارة الإلكترونية في اليمن - التقرير النهائي"، جمعية الإنترنت فرع اليمن، مارس 2016، ص 5-4، https://www.internetsociety.org/wp-content/uploads/2017/08/Ecommerce20in20Yemen-Final20Report_V1.0.pdf. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[6] مقابلة مع هادي الحاج، أخصائي التسويق الرقمي وإدارة وسائل التواصل الاجتماعي، 5 ديسمبر 2024.

[7] عمر العاقل، "وثيقة معلومات المشروع (PID) (بالإنجليزية)"، مجموعة البنك الدولي، 14 يناير 2025، http://documents.worldbank.org/curated/en/099011425025537568. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

## البنية التحتية للمدفوعات الرقمية

التجارة الإلكترونية هي شراء وبيع السلع والخدمات من خلال المعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت.[8] بالتالي، فإنها تعتمد في عملها على بنية تحتية واسعة النطاق وغير مرئية في الغالب. يمكن تفسير جزء كبير من نقص تطور التجارة الإلكترونية في اليمن بضعف الخدمات المالية والرقمية، الذي تفاقم بسبب الصراع المستمر والانقسامات، ولا تزال المعاملات الإلكترونية تشكل تحديًا في اليمن.

يعتمد اقتصاد اليمن اعتماداً كبيراً على النقد، ويعاني من قطاع مالي شديد التخلف، وتتركز عملياته في المناطق الحضرية، وقد أدى ذلك إلى تقييد نمو الشمول المالي والتجارة الرقمية بشكل كبير. عند اندلاع الصراع، عام 2014، لم تتجاوز نسبة السكان فوق 15 عامًا، الذين يمتلكون نوعا من أنواع الحسابات المالية، 6 في المئة فقط، في حين كانت نسبة من يستطيع تلقي الأموال عبر وسائل الدفع الرقمية 3 في المئة فقط.[9] وفقًا لأحدث بيانات قاعدة بيانات فيندكس (Findex) الصادرة عن البنك الدولي، كانت نسبة اليمنيين الذين يمتلكون حسابات مصرفية عام 2022، 12 في المائة فقط، وهو معدل أقل بكثير من المتوسط في الشرق الأوسط (48 في المائة)، أو البلدان منخفضة الدخل (62 في المائة).[10] يستخدم معظم اليمنيين قنوات الدفع غير الرسمية مثل الحوالات، التي تسمح بدفع النقود إلى وكيل حوالات يقوم بتوجيه وكيل آخر شريك في منطقة أخرى لدفع المبلغ إلى المستلم النهائي، وزاد الاعتماد على المدفوعات النقدية مع تدهور الاقتصاد وظروف المعيشة.

مع ذلك، تبرز الإمكانات المستقبلية للمدفوعات الرقمية في الانتشار الواسع للهواتف المحمولة، حيث يمكن أن تلعب المدفوعات الرقمية دورًا حيويًا في التجارة الإلكترونية، من خلال تسهيل المعاملات وتمكين الشركات من الوصول إلى جمهور أوسع بطريقة مريحة وسريعة وآمنة. وفقًا لتقرير وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، بلغ عدد مستخدمي الهواتف المحمولة 18.6 مليون مستخدم عام 2019، أي ما يقرب من 63 في المائة من سكان اليمن.[11] وفي حال توفر اتصال مستقر بالإنترنت، يمكن لمستخدمي الهواتف المحمولة الوصول بسهولة إلى منصات البيع عبر الإنترنت، مما يوفر فرصة لتبني التجارة الإلكترونية على نطاق واسع.

[8] "مسرد المصطلحات: التجارة الإلكترونية"، يوروستات، بدون تاريخ، https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Glossary:E-commerce، تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[9] الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء، "تحديات وآفاق النقود الإلكترونية وأنظمة الدفع في اليمن"، مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (كابرو)، مارس 2022، ص. 7، https://devchampions.org/files/RethinkingYemens_Economy_No10_En-1.pdf، تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[10] "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (غلوبل فندكس/Global Findex) لعام 2021، اليمن، تقرير 2023-2022"، مجموعة البنك الدولي، 8 يونيو 2023، https://microdata.worldbank.org/index.php/catalog/5862/data-dictionary/F1?file_name=microyem.dta. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[11] عبد الغني السماوي وآخرون، "خدمات الدفع الإلكتروني في اليمن: التحديات وفرص النجاح"، معهد الدراسات المصرفية، أكتوبر 2020، https://www.finevgateway.org/sites/default/files/publications/submissions/78206/%D8%A7%D9%86%D8%AC%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%20%D8%A8%D8%B9%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%842.pdf. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

تعد النقود الإلكترونية التي تُعرّف عمومًا بأنها وسيلة لتخزين القيمة النقدية في وسيط إلكتروني واستخدامها كوسيلة للدفع، خطوة واعدة نحو المدفوعات الرقمية والشمول المالي. يمكن الاحتفاظ بالنقود الإلكترونية في ما يُعرف باسم المحافظ الإلكترونية على الهواتف المحمولة، وتوفر حلول الدفع الرقمي حتى للأشخاص الذين لا يملكون حسابا مصرفيا. وفقًا لمعهد الدراسات المصرفية، بلغ عدد الحسابات في المحافظ الإلكترونية في اليمن 807,919 حسابًا، في ديسمبر 2019، بزيادة قدرها 199 في المائة عن العام 2018.[12] فتحت 91 في المائة من الحسابات الجديدة في المناطق الحضرية، ولكن العديد من هذه الحسابات كانت مؤقتة، وفتحت عقب حظر السلطات الحوثية تداول الريال الجديد في ديسمبر 2019، وفرض إيداع الريال الجديد مقابل الريال القديم في حسابات إلكترونية لدى مزودي خدمات مالية إلكترونية مدرجين في قائمة محددة.[13] ورغم فتح حسابات بالريال الإلكتروني ومحافظ إلكترونية لتلقي الرواتب والتحويلات النقدية الإنسانية، لا يزال استخدامها نادر بسبب انخفاض معدل انتشار الخدمات المصرفية وتشكك الجمهور في الأمن الرقمي.[14]

قال حسام عبد الله، الذي عمل كعامل حر ومساعد لوجستي في مجال التنمية وإدارة المتاجر الإلكترونية في تعز، إن "أنظمة الدفع الرقمية [الضرورية لمعاملات التجارة الإلكترونية] قيد التطوير حالياً مع انتشار المحافظ الرقمية، لكن الدفع نقداً لا يزال خيار الشراء الأكثر شيوعاً ".[15] ولا تزال غالبية المعاملات تتم نقدًا، بما في ذلك 61.9 في المائة، من المعاملات التي تتم عبر الإنترنت.[16] تشتهر خيارات الدفع نقدًا عند تسليم المنتج في التجارة الإلكترونية باليمن، كما كانت في المراحل الأولى من أسواق التجارة الإلكترونية في أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط، وتُستخدم هذه الخيارات لتجنب الاحتيال أو المشاكل المرتبطة بعدم كفاية الوصول إلى الائتمان، وانعدام الثقة العامة بأنظمة الدفع الرقمية.

بالنسبة للمعاملات التجارية، لا يزال النقد هو وسيلة الدفع السائدة، حيث تدفع 97.2 في المائة، من الشركات رواتب موظفيها نقدًا، بينما تستخدم 2.1 في المائة فقط، النظام المصرفي الرسمي.[17] يتلقى 68.1 في المائة، من الموردين مدفوعاتهم نقدًا، بينما يتلقى 20.6 في المائة، مدفوعاتهم من خلال تحويلات نقدية تسهلها شركات

[12] نفس المرجع السابق.

[13] الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء، "تحديات وآفاق النقود الإلكترونية وأنظمة الدفع في اليمن"، مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (كابرو)، مارس 2022، ص. 7، https://devchampions.org/files/RethinkingYemens_Econ-omy_No10_En-1.pdf، تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[14] مقابلة مع هادي الحاج، أخصائي التسويق الرقمي وإدارة وسائل التواصل الاجتماعي، 5 ديسمبر 2024.

[15] مقابلة مع حسام عبد الله، مساعد لوجستي متطوع وخبير إدارة المتاجر الإلكترونية، 10 ديسمبر 2024.

[16] "قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي (Global Findex 2021): اليمن، 2022-2023"، مجموعة البنك الدولي، 8 يونيو 2023. ملاحظة: تتألف مجموعة البيانات الخاصة بهذه الإحصائية (fin14c) من 979 حالة فقط، مع 21 ردًا صالحًا في المجموع.

[17] عمر العاقل، "وثيقة معلومات المشروع (PID) (بالإنجليزية)"، مجموعة البنك الدولي، 14 يناير 2025.

الصرافة.[18] تشكل القنوات المصرفية الرسمية 7.6 في المائة فقط، من المدفوعات للموردين.[19] وفقًا لمسح أجراه البنك الدولي على 141 شركة، أفادت أقل من 50 في المائة، من الشركات الكبيرة، و18.5 في المائة، من الشركات المتوسطة، و6.1 في المائة من الشركات الصغيرة، بأن لديها إمكانية الوصول إلى فرع بنك عامل عام 2018.[20] في عام 2021، أفاد 96.2 في المائة، من الأفراد الذين شملهم المسح أنهم لم يستخدموا الهاتف لدفع ثمن مشترياتهم في المتاجر، خلال الاثني عشر شهراً الماضية، وقال 98.9 في المائة، أنهم لم يقوموا بأية مدفوعات رقمية لأي متجر أو تاجر.[21]

على الرغم من زيادة اعتماد حسابات النقود الإلكترونية عام 2019، وذلك في الغالب لغرض الحصول على الريال في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، فإن عدم وجود نظام للدفع السريع (FPS)، ونظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)، والبنية التحتية الأساسية للمدفوعات، يقلل بشكل كبير من معدلات تبني المدفوعات الرقمية. أضف إلى ذلك أن تبني هذه الخدمات محدود جغرافيًا، حيث إن 93.8 في المائة، من المحافظ الإلكترونية موجودة في المدن،[22] ولا تقدم البنوك خدماتها في المناطق الريفية، باستثناء اثنين من البنوك المرخصة في البلاد.

[18] نفس المرجع السابق.

[19] نفس المرجع السابق.

[20] نفس المرجع السابق.

[21] "قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي (Global Findex: اليمن، 2021-2022"، مجموعة البنك الدولي، 8 يونيو 2023. ملاحظة: تتألف مجموعة البيانات الخاصة بهذه الإحصائية (fin14c) من 979 حالة فقط، مع 21 ردًا صالحًا في المجموع.

[22] عبد الغني السماوي وآخرون، "خدمات الدفع الإلكتروني في اليمن: التحديات وفرص النجاح"، معهد الدراسات المصرفية، أكتوبر 2020، ص. 55. ملاحظة: تركيز متوسط خلال الأعوام 2016 و2017 و2018 و2019.

## الأطر القانونية والسياسات الحالية

يعزى جزء كبير من النمو في خدمات النقود الإلكترونية إلى الترويج لها من قبل الحكومة اليمنية والبنك المركزي، اللذين حاولا تشجيع استخدامها من خلال تنظيمها، إلا أن انقسام البنك المركزي عام 2016، إلى فرعين متنافسين في صنعاء وعدن، أعاق الجهود الرامية إلى إطلاق خدمات جديدة للنقود الإلكترونية وإدخال البنية التحتية الرقمية اللازمة. منذ ذلك الحين، ظهرت منطقتان اقتصاديتان وسياستان نقديتان متمايزتان على طول خطوط المواجهة، وقد هيمن البنك المركزي بصنعاء على الساحة المحلية حتى منتصف عام 2025، وتساهم القوة العسكرية والاقتصادية التي يتمتع بها الحوثيون في هذه الهيمنة. مع ذلك، فإن البنك المركزي اليمني بعدن، العاصمة المؤقتة للحكومة، هو من يحظى بالاعتراف الدولي والارتباط بالنظم النقدية الدولية مثل نظام السويفت. في 4 مارس 2025، أعادت الولايات المتحدة تصنيف جماعة الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية (FTO). وقد دفع هذا القرار البنوك العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين إلى نقل مقارها الرئيسية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وذلك لتفادي العقوبات الأمريكية وتجنب مخالفة متطلبات الامتثال الدولية. في حين أن هذه البيئة تجعل تبني خدمات الدفع الرقمية الجديدة أكثر تعقيدًا، إلا أن هناك بعض اللوائح المعمول بها، يمكن أن تشكل حجر الأساس لمزيد من التطوير.

في عام 2006، صدر قانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية رقم (40) بشأن كخطوة أولى في تنظيم المعاملات الإلكترونية، وعام 2014، وأضاف المنشور الصادر برقم (11) لسنة 2014م، بشأن تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول. ورغم أن ذلك سمح للبنوك بإصدار وإدارة النقود الإلكترونية وتسهيل فتح حسابات النقود الإلكترونية، إلا أن هذه الخدمات، التي شملت المدفوعات الإلكترونية والاستعلام عن الرصيد والتحويلات بين الحسابات، كانت متاحة فقط للعملاء الذين لديهم حسابات مصرفية.[23] كان لهذا النموذج جانب سلبي واضح، وهو أنه فشل في توسيع نطاق الخدمات لتشمل غالبية السكان، بمن فيهم الأكثر حرمانًا، وبالتالي كان تبنيه بطيئًا ومحدودًا.

لتحقيق مزيد من الشمول المالي، قام البنك المركزي اليمني بصنعاء (يسيطر عليه الحوثيون) بمراجعة هذه القواعد عام 2020، من خلال قرار البنك المركزي رقم (1)، الذي سمح للمؤسسات المالية غير المصرفية بتقديم خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهواتف

[23] الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء، "تحديات وآفاق النقود الإلكترونية وأنظمة الدفع في اليمن"، مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (كابرو)، مارس 2022، ص. 7، https://devchampions.org/files/RethinkingYemens_Economy_No10_En-1.pdf، تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025. "قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي (Global Findex: اليمن، 2021-2022"، مجموعة البنك الدولي، 8 يونيو 2023.

المحمولة، وسمح لمزيد من أنواع مقدمي الخدمات المالية بتقديم خدمات الريال الإلكتروني.[24] على سبيل المثال، حصل تطبيق (ون كاش) وهو نظام نقود عبر الهاتف المحمول، تابع لمجموعة هائل سعيد أنعم (One Cash)[25] على ترخيص من البنك المركزي بصنعاء، أوائل العام 2022.[26] وفقًا لمجلة فوربس للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط (Forbes Fintech Middle East)، فإن تطبيق (ون كاش) يمتلك 200,000 عميل نشط، وشبكة تضم أكثر من 14,000 منفذ بيع بالتجزئة، وأن 800 شركة تستخدم الخدمة لقبول المدفوعات عبر الهاتف المحمول.[27] سهّل تطبيق (ون كاش) 3.2 مليون معاملة، بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي، وتم تنزيله أكثر من 600,000 مرة حتى ديسمبر 2023.[28] ومع ذلك، طعن البنك المركزي اليمني بعدن في قانونية القرار الجديد، معربًا عن مخاوفه من أن إدراج جهات غير مصرفية أقل تنظيمًا، مثل شركات الصرافة، قد يكون له تداعيات خطيرة. كما أن عدم وجود حد أقصى لمبلغ النقود الإلكترونية التي يمكن لمؤسسة مالية واحدة إصدارها، في قرار عام 2020، يتجاوز اللوائح السابقة، التي تنص على أن البنك لا يمكنه إصدار نقود إلكترونية تزيد عن 15 في المائة، من رأس ماله واحتياطياته القانونية.[29] أدى الخلاف حول قرار عام 2020، إلى ظهور نموذجين منفصلين من فرعي البنك المركزي المتنافسين: النموذج غير المصرفي في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، والنموذج الذي تقوده البنوك في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

على الرغم من أن تبني حلول الدفع الرقمية يُعد واعداً، إلا أن نطاقه لا يزال محدوداً للغاية. بالنسبة لشركات التجارة الإلكترونية العاملة في اليمن، من شأن وجود بوابة دفع موحدة (UPG) تدمج مختلف طرق الدفع الرقمية في منصة واحدة، أن يسهل المعاملات بشكل كبير، وفقاً لما ذكره أحد استراتيجيي ومديري التحول الرقمي في إحدى شركات تشغيل شبكات الهاتف المحمول في اليمن.[30]

[24] عبد الغني السماوي وآخرون، "خدمات الدفع الإلكتروني في اليمن: التحديات وفرص النجاح"، معهد الدراسات المصرفية، أكتوبر 2020.

[25] حول خدمة ون كاش، https://onecashye.com/what-is-onecash/، تمت زيارة الرابط في 12 مايو 2025. ملاحظة: "منصة نقدية سهلة الاستخدام عبر الهاتف المحمول" توفر بديلاً عن الدفع النقدي. يمكن للمستخدمين الحصول على النقد، ودفع الفواتير، والدفع للتجار، وإرسال الأموال إلى عملاء ون كاش الآخرين، وإرسال قسائم إلى عملاء غير مسجلين في التطبيق، وشراء "وقت اتصال" بالشبكة.

[26] الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء، "تحديات وآفاق النقود الإلكترونية وأنظمة الدفع في اليمن"، مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (كابرو)، مارس 2022، ص. 7، https://devchampions.org/files/RethinkingYemens_Economy_No10_En-1.pdf، تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025. "قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي (Global Findex 2021): اليمن، 2022-2023"، مجموعة البنك الدولي، 8 يونيو 2023.

[27] "ون كاش: المرتبة 21 ضمن الشركات الخمسين الأكثر ابتكارًا في مجال التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط"، فوربس الشرق الأوسط، 17 مارس 2025، https://www.forbesmiddleeast.com/lists/the-middle-easts-fintech-50/one-cash/. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[28] نفس المرجع السابق.

[29] الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء، "تحديات وآفاق النقود الإلكترونية وأنظمة الدفع في اليمن"، مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (كابرو)، مارس 2022، ص. 7، https://devchampions.org/files/RethinkingYemens_Economy_No10_En-1.pdf، تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[30] مقابلة مع استراتيجي ومدير التحول الرقمي في شركة اتصالات في اليمن، 6 يناير 2025.

حاليًا، لا ينظم أي من البنكيين المركزيين في اليمن الأنشطة التجارية التي تتم رقميًا، ونظرًا لأن المبيعات والمشتريات تخضع للوائح التجارية العامة، فإن أطراف التجارة الإلكترونية، بما في ذلك البائعون والمستهلكون، لا يتمتعون بحماية كافية على الإنترنت. في حين أن اللوائح والتشريعات الحالية لا تشجع أو تدعم تطوير التجارة الإلكترونية بشكل مباشر، فإن زيادة توافر طرق الدفع الرقمية، ستكون مفيدة لنمو التجارة الإلكترونية. على الرغم من أن معظم شركات التجارة الإلكترونية الحالية تقبل المدفوعات النقدية، فإن المدفوعات الإلكترونية من شأنها أن تحسن بشكل كبير تكلفة المعاملات وسهولتها. تشكل المستويات العالية لاستخدام الهواتف المحمولة من الشباب، فرصًا كبيرة لنمو التجارة الإلكترونية، حيث تلعب شبكات الهاتف المحمول دورًا حاسمًا، نظرًا لعدم توفر خدمة النطاق العريض الثابتة. تبدو المحافظ الإلكترونية واعدة جداً خصوصاً مع استخدام حوالي 50-60 في المائة من السكان للاتصالات الخلوية بشكل نشط،[31] كما يمكن أن يؤدي تقديم حوافز ضريبية لشركات التجارة الإلكترونية، ووضع سياسات لتنظيم التجارة عبر الإنترنت، إلى تشجيع النمو في هذا القطاع.

[31] نفس المصدر السابق.

## خدمات الإنترنت

مع استمرار تطور طرق الدفع الرقمية، رغم عدم توفرها بسهولة لمعظم اليمنيين، لا تزال شركات التجارة الإلكترونية القائمة تعتمد على الدفع نقداً، كما تواجه عقبات أخرى، منها عدم موثوقية الوصول إلى الإنترنت وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر. يعد الوصول الموثوق والمتاح إلى الإنترنت ضروريًا لربط المشترين بالبائعين وتقديم الخدمات.

وفقًا لتقرير صادر عن مركز النمو الدولي (IGC)، كان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اليمن متخلفًا حتى قبل الصراع. عام 2017، كانت نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الإنترنت 27 في المائة فقط، وهي نسبة أقل بكثير عن المتوسط الإقليمي البالغ 65 في المائة.[32] وفي يناير 2024، قُدرت نسبة الوصول إلى الإنترنت بأنها أقل من ذلك، حيث بلغت حوالي 17.7 في المائة من السكان.[33] من حيث سرعة الإنترنت، يحتل اليمن مرتبة بين الأسوأ على مستوى العالم، كما أن النطاق الترددي محدود للغاية. في مايو 2023، سجلت سرعة البيانات المتنقلة في اليمن أبطأ سرعة في العالم، حيث بلغ متوسط سرعة التنزيل 3.98 ميجابت في الثانية فقط. سرعات انترنت النطاق العريض بطيئة أيضاً، حيث بلغت سرعة التنزيل الثابتة حوالي 10 ميجابت في الثانية أوائل 2025.[34] كما حدّت التكاليف المرتفعة من الوصول إلى الإنترنت. عام 2021، شكلت باقة النطاق العريض للهاتف المحمول المخصصة للبيانات، فقط 10 في المائة من الدخل القومي الإجمالي الشهري للفرد، وهو ما يزيد بكثير عن هدف الأمم المتحدة المتمثل في أن تكون تكلفة خدمات النطاق العريض للمستوى المبدئي في متناول الجميع بنسبة 2 في المائة.[35] بسبب الصراع المستمر والتدهور الاقتصادي، ارتفعت تكلفة سلة الغذاء الدنيا بنسبة 33 في المائة، مقارنة بالمتوسط على مدى ثلاث سنوات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة،[36] وتسجل اليمن معدلات سوء تغذية عالية بين الأطفال.[37] ويجب على معظم سكان البلاد الاختيار بين الوصول إلى الإنترنت عبر الهاتف المحمول والاحتياجات الأساسية.

[32] صالح فضل وكاميلا ساكيتو، "إصلاح قطاع الاتصالات في اليمن"، مركز النمو الدولي، فبراير 2023، https://www.theigc.org/sites/default/files/2023-08/Fadhl%20and%20Sacchetto%20Final%20report%20February%202023_EN_0.pdf. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[33] مارسين فراكفيتش، "الوصول إلى الإنترنت في اليمن: نظرة عامة وجوانب رئيسية"، TS2، 24 فبراير 2025، https://ts2.tech/en/internet-access-in-yemen-over-view-and-key-aspects/. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[34] نفس المصدر السابق.

[35] فاضل وساكيتو، "إصلاح قطاع الاتصالات في اليمن"، مركز النمو الدولي، فبراير 2023، ص. 3.

[36] "نشرة السوق والتجارة، اليمن - صدرت في 16 يناير 2025"، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 16 يناير 2025، https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-market-trade-bulletin-issued-16-january-2025#:~:text=The%20value%20of%20the%20US,areas%20than%20in%20GoY%20areas. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[37] "تصاعد موجة سوء التغذية في اليمن: الاتجاهات الموسمية 2022-2024"، منظمة أطباء بلا حدود (MSF)، 19 مارس 2025، https://reliefweb.int/report/yemen/yemens-rising-tide-malnutrition-seasonal-trends-2022-2024-msf-report-march-2025-enar. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

البنية التحتية للإنترنت في اليمن مركزية ومحدودة، مما يجعلها عرضة للتعطل، ففي عام 2020، تعرض كابل فالكون تحت الماء لأضرار، مما أدى إلى إغلاق مؤقت لـ 80 في المائة، من سعة الإنترنت في اليمن.[38] في حين أن الكابل البحري بين عدن وجيبوتي، الذي أدخلته الحكومة أواخر العام 2022، كان محاولة للحد من الاعتماد على كابل الحديدة، إلا أنه تعرض هو الآخر لانقطاعات.[39] في 21 يناير 2022، قطعت غارة جوية شنتها قوات التحالف بقيادة السعودية على مبنى للاتصالات في الحديدة، الكهرباء عن نقطة الوصول الرئيسية للإنترنت في البلاد، مما أدى إلى انقطاع الاتصال لمدة أربعة أيام.[40] في 31 مارس 2025، ألحقت غارات جوية أمريكية أضرارا بالغة بمحطات اتصالات، مما أدى إلى انقطاع الإنترنت وخدمات أخرى بعدة مناطق في أنحاء البلاد.[41] كما تسبب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر والمطول في تعطيل تقديم الخدمات الأساسية، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. تضررت عدن بشكل خاص بسبب تدهور البنية التحتية وعدم الكفاءة والفساد في قطاع الطاقة، إلى جانب استمرار نقص الوقود.[42]

البنية التحتية الحالية للإنترنت في اليمن قديمة إلى حد كبير. تُنقل الإشارات عبر ناقلات الموجات الدقيقة، وما تزال البنية التحتية للألياف الضوئية محدودة للغاية، وخدمات النطاق العريض الثابتة تُقدم في الغالب عبر خط المشترك الرقمي (DSL) الذي يستخدم خطوط الهاتف النحاسية. خلال الصراع، لم تشهد هذه الشبكة أية تحديثات مهمة، مما أدى إلى انخفاض كبير في النطاق الترددي وضعف الموثوقية.[43] ضغط مشغلو شبكات الهاتف المحمول لتحديث شبكاتهم إلى خدمات الجيلين الثالث والرابع عام 2020، وتنافسوا على التراخيص للاستحواذ على سوق خدمات النطاق العريض المحمول الواعد. أدى الصراع، إلى جانب السلطات التنظيمية المتنافسة والمسيّسة، إلى زيادة تعقيد عملية التحول الهامة لقدرة الإنترنت في اليمن.

يدير طرفا الصراع قطاع الاتصالات تحت سيطرتهما كاحتكار، كما أن ترخيص مزودي الخدمات أو التقنيات الجديدة مسيس للغاية. حتى عام 2018، لم يُسمح إلا لمزود خدمة إنترنت واحد بالعمل.[44] في سبتمبر 2020، قامت شركة سبأفون وهي شركة اتصالات خاصة، بنقل مقرها من صنعاء إلى عدن، بخطة لإطلاق خدمات الهاتف المحمول من

[38] فراكفيتش، "الوصول إلى الإنترنت في اليمن: نظرة عامة وجوانب رئيسية"، 24 TS2، فبراير 2025.

[39] نفس المصدر السابق.

[40] الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء، "تحديات وآفاق النقود الإلكترونية وأنظمة الدفع في اليمن"، مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن، مارس 2022، ص. 33.

[41] "الحوثيون: الضربات الأمريكية دمرت محطات الاتصالات والإنترنت بالكامل [العربية]"، بلقيس، 31 مارس 2025. https://belqees.net/locals/الحوثيون-الضربات-الامريكية-دمرت-محطات-الاتصالات-والانترنت-بشكل-كامل. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[42] الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء، "التقرير الفصلي عن اليمن: أكتوبر - ديسمبر 2024، قسم التطورات الاقتصادية"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 4 فبراير 2025، https://sanaacenter.org/the-yemen-review/oct-dec-2024/24105. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[43] فراكفيتش، "الوصول إلى الإنترنت في اليمن: نظرة عامة وجوانب رئيسية"، 24 TS2، فبراير 2025.

[44] نفس المصدر السابق.

الجيلين الرابع والخامس، بدعم من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بعدن. وكان نقل المقر - حسبما ورد- رداً على قيام السلطات الحوثية برفع دعاوى قضائية وإصدار أحكام قضائية لفرض رسوم باهظة على سبأفون، بما في ذلك ضرائب غير مدفوعة مزعومة.[45] وأفادت التقارير أن الشركة أدخلت خدمات جيل رابع محدودة، من خلال بطاقات وحدة التعريف المشترك (SIM)[46] وكانت تجرب تغطية أوسع خلال النصف الثاني من عام 2024.[47] أوائل يناير 2022، أطلقت شركة يمن موبايل مشغل شبكة الهاتف المحمول الحكومي ومقرها صنعاء، خدمة الجيل الرابع الخاصة بها.[48]

يتأثر الاتصال بالإنترنت بالرقابة والتدخل السياسي، حيث حجبت شبكة يمن نت، التي تديرها جماعة الحوثيين، المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي التي تعتبرها منتقدة للسلطات الحوثية، بما في ذلك أكثر 200 موقع إخباري محلي وخارجي منذ عام 2015.[49] تم حجب مواقع التواصل الاجتماعي بشكل متقطع، كما تم قطع الإنترنت بالكامل في بعض الأحيان.[50] في حين أعلنت الحكومة المعترف بها دولياً، أنها ستسمح بحرية التعبير عند إطلاق عدن نت، منتصف العام 2018، مع حجب المحتوى العنيف والمواد الإباحية فقط، فقد تعرضت لانتقادات بسبب عدم وجود حماية قانونية قوية لحرية التعبير، خاصة بالنظر إلى النفوذ السياسي الكبير للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهما دولتان معروفتان بالرقابة على الإنترنت.

عانت المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة من عدم موثوقية الشبكات، ويرجع ذلك جزئياً إلى انقطاع التيار الكهربائي المتكرر. وعدت خدمة ستارلنك، وهي خدمة الإنترنت عبر الأقمار الصناعية في المدار الأرضي المنخفض (LEO) التي أطلقها إيلون ماسك عام 2024، بتحسين الاتصال الضعيف في المناطق الحكومية. وفقاً لهادي الحاج المتخصص في الاتصالات والتسويق الرقمي "تتمتع خدمة إنترنت ستارلنك بإمكانية تحسين الاتصال في المناطق المحرومة، مما يعزز نشاط التجارة الإلكترونية".[51] بدأت تجربة الانترنت عبر ستارلنك في عدن، أوائل عام 2023، وارتفعت سرعات التنزيل من

[45] الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء، "تحديات وآفاق النقود الإلكترونية وأنظمة الدفع في اليمن"، مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (كابرو)، مارس 2022، ص. 19، https://devchampions.org/files/RethinkingYemens_Economy_No10_En-1.pdf، تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[46] صالح المحوري، "الاتصالات والإنترنت في عدن"، موقع خيوط، 29 مايو 2024، https://www.khuyut.com/article/telecom-internet-aden. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[47] "وزير الاتصالات يستعرض أنشطة شركة سبأفون في عدن"، قناة اليمن، 22 سبتمبر 2024، https://en.yementv.tv/the-minister-of-communications-reviews-the-activities-of-sabafon-in-aden.html. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[48] الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء، "تحديات وآفاق النقود الإلكترونية وأنظمة الدفع في اليمن"، مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (كابرو)، مارس 2022، ص. 19، https://devchampions.org/files/RethinkingYemens_Economy_No10_En-1.pdf، تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[49] "حجب المواقع الإخبارية في اليمن وانتهاكات الحقوق الرقمية"، منظمة سام للحقوق والحريات، يونيو 2022، https://dg.samrl.org/l?l=e/10/34/c/1/91/87/4490/A-report-highlighting-the-policy-of-blocking-news-websites-in-Yemendigital-rights#print. تمت زيارة الرابط في 19 يونيو 2025.

[50] نفس المصدر السابق.

[51] مقابلة مع هادي الحاج، أخصائي التسويق الرقمي وإدارة وسائل التواصل الاجتماعي، 5 ديسمبر 2024.

10-12 ميجابت في الثانية على الشبكات الحالية، إلى أكثر من 140 ميجابت في الثانية باستخدام ستارلنك.[52] وأطلقت الخدمة رسمياً في سبتمبر 2024،[53] مما جعل اليمن أول دولة في الشرق الأوسط تقدم ستارلنك خدماتها الكاملة فيها. تبيع المؤسسة العامة للاتصالات التي تديرها الدولة الآن اشتراكات ستارلنك للمستخدمين في المناطق الحكومية.

مع ذلك، يواجه الوصول إلى خدمة ستارلينك قيودًا سياسية ولوجستية، ففي المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، يحظر استخدام ستارلينك، حيث أعلنت السلطات أن أجهزتها غير قانونية، وقامت باحتجاز عدد من الأشخاص في صنعاء لاستخدامهم الخدمة، وذلك بدعوى الخوف من إمكانية استخدامها في أنشطة تجسس أجنبية.[54] بالمقابل، يظل الوصول إلى خدمات ستارلينك في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة صعبًا أيضًا، نظرًا لارتفاع التكلفة الرسمية للجهاز، التي تبلغ 389 دولارًا أمريكيًا، وهو ما يعد عبئًا ماليًا كبيرًا على معظم اليمنيين.[55] وعلى الرغم من وجود طلب متزايد، فإن الطلبات لا تزال معلّقة بسبب عدم توفر مخزون كافٍ من أطقم أجهزة المستخدم لدى المؤسسة العامة للاتصالات - الجهة الرسمية الوحيدة المخولة ببيعها - لتلبية هذا الطلب.

[52] فراكفيتش، "الوصول إلى الإنترنت في اليمن: نظرة عامة وجوانب رئيسية"، 24 TS2، فبراير 2025.

[53] جويس أبانو، "إطلاق ستارلنك التابع لإيلون ماسك في اليمن، في تحدٍ لاحتكار الحوثيين للإنترنت"، فوربس الشرق الأوسط، 19 سبتمبر 2024. https://www.forbe-smiddleeast.com/industry/telecommunications/starlink-launches-in-yemen-ending-houthi-militias-internet-monopoly-in-the-country. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[54] الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء ، "تقرير اليمن الفصلي: يوليو/ تموز إلى سبتمبر/ أيلول 2024"، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 16 أكتوبر 2024، https://sa-naacenter.org/the-yemen-review/july-sept-2024. تمت زيارة الرابط في 1 أغسطس 2025.

[55] "ستارلنك منازل: اليمن"، ستارلينك، 2025، https://www.starlink.com/ye/residential. تم الدخول في 1 أغسطس 2025.

## اللوجستيات والبنية التحتية للتوصيل

تعد البنية التحتية للتوصيل في اليمن تحديًا كبيرًا آخر أمام التجارة الإلكترونية، حيث إن البنية التحتية للنقل في جميع أنحاء البلاد متخلفة، وأنظمة التوصيل مقيدة بسبب الطرق المتضررة ونقص الوقود. على الرغم من أن المراكز الحضرية مثل صنعاء وعدن في وضع أفضل، إلا أنها لا تزال مقيدة بسبب اللوجستيات.[56] أدى الصراع إلى تدمير الطرق الحضرية، مما أعاق ليس فقط التجارة، بل أيضاً التنقل والوصول إلى الخدمات.[57] تفاقمت المشكلة بسبب ضعف الاقتصاد في البلاد، والفساد القطاعي، وسوء الإدارة، فضلاً عن محدودية التمويل الدولي. أدت الغارات الجوية الإسرائيلية والأمريكية والبريطانية الأخيرة إلى تدمير البنية التحتية الأساسية، حيث استهدفت الغارات الإسرائيلية التي شُنت في ديسمبر 2024، مرافق حيوية في الموانئ، بما في ذلك خزانات الوقود وقاطرات السحب اللازمة لعمليات الشحن في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، كما تعرضت محطات توليد الكهرباء وغيرها من البنى التحتية الحيوية لتلك الضربات.[58] في مارس 2025، شنت الولايات المتحدة غارات واسعة النطاق ضد الحوثيين، استهدفت مرافق ميناء البحر الأحمر ومرافق القيادة والسيطرة ومواقع تخزين الأسلحة، وأسفرت الغارات عن سقوط مئات القتلى وإلحاق أضرار جسيمة بمرافق تخزين الوقود في ميناء رأس عيسى،[59] مما أدى إلى اندلاع أزمة وقود في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.[60] أوائل مايو 2025، استهدفت الغارات الإسرائيلية مواقع اقتصادية حيوية، بما في ذلك ميناء الحديدة ومطار صنعاء الدولي، رداً على هجوم الحوثيين على مطار بن غوريون الدولي في 4 مايو. وألحقت الضربات أضراراً بنسبة 70 في المائة من أرصفة الميناء الخمسة[61] وتسببت في أضرار تقدر بـ 500 مليون دولار أمريكي في مطار صنعاء.[62]

أدى الصراع إلى تعطيل البنية التحتية وزيادة التكاليف وتقويض الثقة في الأنظمة الرقمية، التي يُنظر إليها على أنها غير موثوقة، ويمكن أن تكون أدوات للتضليل

[56] مقابلة مع هادي الحاج، أخصائي التسويق الرقمي وإدارة وسائل التواصل الاجتماعي، 5 ديسمبر 2024.

[57] "استعادة الوصول إلى البنية التحتية الحيوية في اليمن"، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 19 سبتمبر 2023، https://www.unops.org/news-and-stories/news/restoring-access-to-critical-infrastructure-in-yemen. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[58] نظام الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET)، "تحديث الرسالة الرئيسية بشأن اليمن: الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية تقلل من القدرة التشغيلية لموانئ البحر الأحمر، ديسمبر 2024"، 18 FEWS NET، يناير 2025. https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-key-message-update-damage-critical-infrastructure-reduces-red-sea-ports-operational-capacity-december-2024. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[59] ديفيد جريتن ويانغ تيان، "الهجمات الأمريكية على محطة نفطية في اليمن تودي بحياة 74 شخصًا على الأقل، وفقًا للحوثيين"، بي بي سي نيوز، 18 أبريل 2025. https://www.bbc.co.uk/news/articles/clywg3356800. تمت زيارة الرابط في 12 مايو 2025.

[60] "مليشيا الحوثي تعلن قرب نفاد مخزون الوقود في مناطق سيطرتها" بالعربية، الأمناء نت، 1 مايو 2025، https://al-omana.net/news242345.html. تمت زيارة الرابط في 12 مايو 2025.

[61] محمد الغباري وآخرون، "إسرائيل تقصف ميناء الحديدة في اليمن بعد هجوم الحوثيين على مطار إسرائيلي"، رويترز، 6 مايو 2025. https://www.reuters.com/world/middle-east/strikes-target-yemens-hodeidah-houthi-affiliated-tv-says-blaming-israel-us-2025-05-05/. تمت زيارة الرابط في 12 مايو 2025.

[62] "اليمنيون يفيقون على دمار كامل لمطار صنعاء ومنشآت الطاقة" بالعربية، صحيفة الشرق الأوسط، 7 مايو 2025، https://aawsat.com/العالم-العربي/5140387-اليمنيون-يفيقون-على-دمار-كامل-لمطار-صنعاء-ومنشآت-الطاقة. تمت زيارة الرابط في 12 مايو 2025.

والسيطرة. كما تسبب الصراع في نزوح السكان، مما خلق تحديات للخدمات اللوجستية بسبب عدم ثبات أماكن تواجد العملاء.[63] وفقًا لمصدر من أكبر شركة للتجارة الإلكترونية في اليمن بازاري فإن عدم وجود نظام لوجستي متطور وموحد، يجعل التخزين والنقل والتسليم تحديًا يوميًا لشركات التجارة الإلكترونية.[64]

[63] مقابلة مع هادي الحاج، أخصائي التسويق الرقمي وإدارة وسائل التواصل الاجتماعي، 5 ديسمبر 2024.

[64] مقابلة مع خبير التجارة الالكترونية في شركة بازاري في 27 أبريل 2025.

## الأطراف المعنية الناشئة وقاعدة العملاء

ظهرت بعض شركات ونماذج التجارة الإلكترونية في اليمن. من البائعين الصغار، مثل مخبز (رووز مارين)، الذي يبيع المخبوزات عبر صفحة على فيسبوك،[65] إلى منصات التجارة الإلكترونية الأكثر تخصصًا مثل (بازاري وجيي Jeeey)، أصبحت جاذبية إطلاق الأعمال التجارية بتكلفة منخفضة وسط الأزمة الاقتصادية والصراع المستمر، شائعة بشكل متزايد بين الشباب في اليمن.[66] يتم الإعلان عن كل شيء، من الملابس ومستحضرات التجميل إلى المخبوزات، على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك أو إنستغرام. لقد خلقت شركات التجارة الإلكترونية، الكبيرة والصغيرة، فرص عمل في مجالات المبيعات والتوصيل والدعم الفني.

تعد التكلفة التشغيلية المنخفضة والأمن الشخصي المعزز، الناتج عن عدم الحاجة إلى فتح وتشغيل متاجر مادية مفيدة بشكل خاص للنساء، اللواتي يعتبرن التجارة الإلكترونية فرصة لإنشاء أعمال تجارية وكسب الرزق. مع ذلك، تواجه النساء أيضًا عوائق إضافية بسبب الأعراف الثقافية ومحدودية الوصول إلى التكنولوجيا. وفقًا لمحمد يوسف من مؤسسة ريف للتنمية البشرية، "في حين أن النساء في المناطق الحضرية هن من بين الأكثر مشاركة في التجارة الإلكترونية كبائعات ومشتريات،[67] إلا أن الافتقار إلى المعرفة الرقمية والوصول إلى الإنترنت في المناطق الريفية لا يزال يعوق تمكينهن الاقتصادي.[68] تشمل التحديات الإضافية الافتقار إلى لوائح تنظيمية خاصة بالقطاع، مما يعرض العملاء والبائعين للاحتيال. يعاني رواد الأعمال الذين يبيعون على المنصات الدولية من تقلبات أسعار الصرف في ظل أزمة العملة المستمرة في المناطق الخاضعة للحكومة. أدى ضعف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، مثل الريال السعودي، إلى فرض بعض منصات التجارة الإلكترونية شراء منتجاتها بالعملات الأجنبية، ما جعل الأسعار غير مقدور عليها بشكل متزايد لكثير من اليمنيين، وتسبب في انخفاض كبير لقاعدة العملاء.[69]

يتركز عملاء التجارة الإلكترونية في المناطق الحضرية، بما في ذلك صنعاء وتعز وإب وعدن، حيث يسهل الوصول إلى التكنولوجيا وخدمات الإنترنت.[70] لكن الوضع الاقتصادي يشكل تحديا للمستهلكين. أدى الصراع إلى توقف أو تعليق دفع العديد من الرواتب،

[65] حساب مخبز رووز مارين على الفيسبوك: https://www.facebook.com/rwwz.maryn/?rdid=jAiXq3Zekifpg7AD. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[66] ريم الفضلي، "التجارة الإلكترونية في اليمن: نجاحات فردية وتحديات جماعية"، مركز ساوث 24، 15 أبريل 2025،

[67] مقابلة مع حسام عبد الله، مساعد لوجستي متطوع وخبير إدارة المتاجر الإلكترونية، 10 ديسمبر 2024.

[68] مقابلة مع محمد يوسف، المدير التنفيذي لمؤسسة ريف للتنمية البشرية، 5 فبراير 2025.

[69] ريم الفضلي، "التجارة الإلكترونية في اليمن: نجاحات فردية وتحديات جماعية"، مركز ساوث 24، 15 أبريل 2025، https://south24.net/news/newse.php?nid=4590. تمت زيارة الرابط في 21 أبريل 2025.

[70] مقابلة مع حسام عبد الله، مساعد لوجستي متطوع وخبير إدارة المتاجر الإلكترونية، 10 ديسمبر 2024.

مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية، وأدى الانكماش الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة والانقسام النقدي القائم، إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل المتاح، مما أدى إلى مزيد من القيود على نشاط التجارة الإلكترونية.

مع ذلك، وبسبب تدهور الوضع الأمني في اليمن، قد يفضل العملاء مشاهدة المنتجات والوصول إليها عبر الإنترنت بدلاً من زيارة المتاجر الفعلية، وقد سمح التكيف الاستراتيجي مع التحديات المطروحة في هذه الورقة لبعض منصات التجارة الإلكترونية باكتساب قاعدة عملاء.

## دراسة حالة بازاري

تعد بازاري أكبر شركة تجارة إلكترونية وأكثرها رسوخًا في اليمن، وتقدم مثالًا مثيرًا للاهتمام على كيفية تكيف مزودي التجارة الإلكترونية مع تحديات البيئة الحالية. توظف الشركة أكثر من 250 عاملاً في عدن وصنعاء، وتقدم أكثر من 50,000 منتج، من بينها الأجهزة الإلكترونية والأجهزة المنزلية والأزياء ومستلزمات الصحة والتجميل.[71]

خلال الفترة من يوليو إلى أغسطس 2023، نمت بازاري بأكثر من 120 في المائة، وأصبح لديها أكثر من 25,000 مستخدم مسجل، و750,000 دولار أمريكي، من التمويل المضمون.[72] واصلت الشركة تنمية قاعدة عملائها، خاصة في المناطق الحضرية. فوفقًا لممثل بازاري، فقد ضاعفت الشركة عدد المنتجات المعروضة خلال العامين الماضيين، ويرجع الفضل في ذلك إلى زيادة الوعي بين البائعين المحليين، والحلول التقنية المطورة حديثًا، وتوسيع فريقها.[73] للتغلب على بعض التحديات اللوجستية المذكورة أعلاه، تستخدم بازاري حلول تخزين مرنة، منها تخزين المنتجات في مستودعات محلية، والنقل السريع من المصنعين أو المستودعات البعيدة، حسب الحاجة. في عدن وصنعاء، يقوم أسطول نقل تديره شركة بازاري بتوصيل الطلبات إلى العملاء مباشرة، أو يمكن للعملاء استلام طلباتهم بأنفسهم. لضمان الجودة والإشراف الأفضل على العمليات، لا تستخدم الشركة شركات لوجستية خارجية. نظرًا لأن استخدام طرق الدفع الرقمية لا يزال محدودًا، يمكن للعملاء الاختيار بين الدفع نقدًا عند التسليم، أو عبر عدد من المحافظ الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي المتاحة محليًا.[74]

مع ذلك، فإن محدودية البنية التحتية الرقمية الحالية، والافتقار إلى تشريعات التجارة الإلكترونية، وتخلف أنظمة الدفع الإلكتروني، تحد من توسع قاعدة عملاء بازاري.[75] بعض المحافظات معزولة حاليًا عن شبكات النقل الفعالة. وفقًا لممثل عن بازاري، يجب على الحكومة والقطاع الخاص توحيد جهودهما لبناء بيئة استثمارية تشجع وتدعم التحول الرقمي، وإلا ستظل الفرص المتاحة غير مستغلة بالشكل الكافي. تتطلب المرحلة التالية من نمو بازاري استثمارات كبيرة في تطوير البنية التحتية، وبناء قدرات المواهب المحلية، وإنشاء شراكات محلية ودولية قادرة على دفع نمو منظومة التجارة الإلكترونية بطريقة متكاملة ومستدامة.[76]

[71] مقابلة مع خبير التجارة الإلكترونية في شركة بازاري في 27 أبريل 2025.

[72] "قائمة فوربس الشرق الأوسط 30 تحت 20"، فوربس الشرق الأوسط، https://www.forbesmiddleeast.com/lists/30-under-30-2023/abdullah-alhebshi/. تمت زيارة الرابط في 28 أبريل 2025.

[73] مقابلة مع خبير التجارة الإلكترونية في شركة بازاري في 27 أبريل 2025.

[74] نفس المرجع السابق.

[75] نفس المرجع السابق.

[76] نفس المرجع السابق.

# التوصيات

في حين تؤثر التحديات مثل ضعف البنية التحتية للطرق، وارتفاع تكاليف النقل ومحدودية حلول التخزين، على الأعمال التجارية، فإن عدم الاستقرار الاقتصادي يقلل من إنفاق المستهلكين، مما يخلق صعوبات في التخطيط طويل الأجل. يشكل ضعف الاتصال بالإنترنت وعدم كفاية مرافق معالجة المدفوعات، عوائق رئيسية أمام تطوير التجارة الإلكترونية. تجعل البنية التحتية الضعيفة للإنترنت في اليمن خدماتها من بين الأبطأ والأقل سهولة في الوصول إليها والأغلى في العالم. كما يؤدي غياب السياسات المتعلقة بالمعاملات الرقمية والملكية الفكرية إلى خلق حالة من عدم اليقين، مما يثبط الاستثمار في هذا القطاع.[77]

بالمقابل، هناك فرص أيضًا، فوجود شريحة سكانية شابة تزداد نسبة استخدامها للهواتف الذكية، وإدخال خدمة ستارلنك للإنترنت في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، يوفران إمكانات للنمو، وقد ظهرت شركات التجارة الإلكترونية واكتسبت قاعدة عملاء على الرغم من القيود القائمة. تعد الفرص المتاحة للشباب اليمني وخاصة رائدات الأعمال، كبيرة لتطوير التجارة الإلكترونية في اليمن، لكن هناك حاجة إلى تدخلات سياسية لتحسين البنية التحتية الرقمية، وتبسيط اللوائح، وخلق بيئة أعمال مواتية ومحمية.

### 1. *الاستثمار في البنية التحتية الرقمية*

يجب على المنظمات الدولية والجهات المانحة المهتمة ببناء القدرات والصمود في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، التفكير بالاستثمار في خدمات الأقمار الصناعية المدارية المنخفضة مثل ستارلنك، فهي أكثر حل واعد من أجل توفير الإنترنت، خاصة وأن إصلاح البنية التحتية المدمرة ومد الألياف البصرية أمر محفوف بالمخاطر وغير عملي في ظل الصراع الدائر. إذا استمر طرح شركة ستارلنك بنجاح، فسيؤدي ذلك إلى مستويات غير مسبوقة في الوصول إلى الإنترنت وسرعات غير مسبوقة في اليمن. علاوة على ذلك، قد يؤدي النشر الناجح إلى جذب مزودي خدمات الإنترنت عبر الأقمار الصناعية الإقليميين الآخرين لتقديم خدماتهم في اليمن، مما يحسن المنافسة ويخفض الأسعار. كما ينبغي على المجتمع الدولي المشاركة في جهود التوعية لتعزيز دخول مزودي خدمات الأقمار الصناعية المدارية المنخفضة المنافسين إلى اليمن.

[77] مقابلة مع هادي الحاج، أخصائي التسويق الرقمي وإدارة وسائل التواصل الاجتماعي، 5 ديسمبر 2024.

يجب على الحكومة التركيز على مواصلة توسيع تغطية ستارلنك، لا سيما في المناطق الريفية والمجتمعات المحرومة، ويجب أن تنسق وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ووزارة المالية جهودها لضمان النجاح في إطلاق ستارلنك، وضمان الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية للمعلومات.

### 2. *تبسيط اللوائح التنظيمية وخلق بيئة مواتية للأعمال*

إلى جانب استراتيجية طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد والنظم المالية في اليمن، يجب السعي إلى وضع لوائح تنظيمية أكثر تماسكاً وانتشارا. أصبح التغلب على الأطر التنظيمية المتنافسة التي تحكم النقود الإلكترونية والسياسات النقدية أكثر صعوبة، مع فرض الولايات المتحدة عقوبات على الحوثيين، وبالتالي من الأهمية بمكان تيسير الالتزام بالمعايير الدولية ومنع تعرض النظام المصرفي اليمني لمزيد من العزلة والتدهور. يجب دعم البنك المركزي اليمني بعدن، من خلال بناء القدرات والمساعدة الفنية لتشجيع التنسيق بين البنوك اليمنية.

يجب على البنك المركزي اليمني بعدن، الاستفادة من المساعدة الفنية لتعزيز حوكمته وسد الثغرات التنظيمية، ويجب تنظيم التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية بشكل خاص لكل قطاع، مع إدخال تشريعات لحماية العملاء والمنافسة النظيفة.

يجب على البنك المركزي اليمني بصنعاء، تجنب زيادة الانقسام في البيئة التنظيمية بإصداره التوجيهات أحادية الجانب، وتحسين الالتزام بالمعايير الدولية وإدخال رقابة أفضل على التجارة الرقمية، تتضمن الحماية من الاحتيال.

يجب على المانحين الخارجيين والمؤسسات الإنمائية الدولية، ضمان دعم أنشطتهم إطاراً تنظيمياً أكثر تماسكاً، مع قدرات رقابة وإنفاذ كبيرة.

يمكن أن تساعد الإعانات المقدمة للشركات الناشئة وبرامج التدريب للشباب من رواد الأعمال، والشراكات مع المانحين الدوليين، في توسيع نطاق التجارة الإلكترونية.

### 3. *تعزيز الإلمام الرقمي وتوعية المستهلكين*

لا يزال العديد من اليمنيين غير ملمين بكيفية عمل التجارة الإلكترونية. يحول ضعف الثقة بالمنصات الإلكترونية والخوف من الاحتيال وانتهاكات الخصوصية، دون زيادة اعتماد الناس على مقدمي خدمات التجارة الإلكترونية المتخصصين على

القنوات غير الرسمية المألوفة. لضمان نمو التجارة الإلكترونية، سيكون من الضروري وضع تدابير لحماية المستهلكين وزيادة الوعي وبناء الثقة. يمكن الاستفادة من الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي في توعية المستهلكين، ومن شأن برامج محو الأمية الرقمية (الإلمام الرقمي)، لا سيما في المناطق الريفية، أن تعزز السلامة والثقة، مما يعزز نمو التجارة الإلكترونية.

يجب على المنظمات الدولية، تعزيز التعاون مع الشركاء المحليين مثل مؤسسة ريف، لا سيما في المجتمعات الريفية، والاستثمار في برامج محو الأمية الرقمية (الإلمام الرقمي).

يجب على الحكومة، الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية، لتحسين وعي العملاء بالتجارة الإلكترونية والأمن الرقمي.

### 4. *تعزيز تدابير الأمن السيبراني ومنع الرقابة*

يجب على الحكومة، تنفيذ تدابير للأمن السيبراني لمنع الاحتيال وسرقة المعلومات الحساسة، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة. يمكن إدخال الخدمات السحابية وخدمات الأقمار الصناعية المستضافة في اليمن كخطوة أولى لتهدئة المخاوف الأمنية بشأن التدخل الأجنبي. مع ذلك، من الأهمية بمكان ألا تعوق الحكومة والسلطات التنظيمية الوصول إلى الإنترنت أو تحتكر توفيره. حرية الإنترنت في اليمن محدودة في الأساس بسبب الرقابة والمخاطر المحتملة للتعبير عن الرأي عبر الإنترنت في خضم الصراع الدائر. يمكن دعم تدابير الأمن السيبراني من قبل المانحين الدوليين والمنظمات غير الحكومية، ويمكن أن تساعد الرقابة من قبل كيان محايد في تحقيق التوازن وتجنب التلاعب السياسي. لتحسين الثقة بالفضاءات الرقمية، وبالتالي تعزيز نمو التجارة الإلكترونية، يجب ألا يثنى المستخدمون عن استخدام الإنترنت خوفاً من التدخل أو الإكراه أو الانتقام.

### 5. *تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص*

يمكن للقطاع الخاص في اليمن، أن يلعب دوراً مهماً في تطوير التجارة الإلكترونية، حيث يمكن للشركات الاستثمار في الخدمات اللوجستية، وإنشاء منصات محلية، والشراكة مع مزودي خدمات الدفع العالميين، لتسهيل المعاملات الرقمية. يمكن للقطاع الخاص أيضاً أن يقود مبادرات لتحسين الخدمات اللوجستية، وبناء الثقة بالمدفوعات الرقمية وزيادة وعي المستهلكين بالتجارة الإلكترونية. يجب دعم

القطاع الخاص من خلال بناء القدرات والتعاون مع المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو كيانات مثل الاتحاد الأوروبي.

يجب على الجهات الحكومية، مثل وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، التعاون مع القطاع الخاص لتحسين البنية التحتية وتثقيف المستهلكين وتحفيز المدفوعات الرقمية، وإنشاء برامج تدريبية لرواد الأعمال. يمكن أن تساعد الإعفاءات الضريبية أو المنح المقدمة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا وبرامج التدريب، والاستثمار في برامج محو الأمية الرقمية بالشراكة مع المانحين الدوليين، في تحفيز النمو.

### 6. *توفير برامج موجهة للمجتمعات المهمشة*

نظراً لأن المرأة تواجه عوائق ثقافية ووصولا محدودا للتعليم والتكنولوجيا، يجب تعزيز مشاركتها في التجارة الإلكترونية وتحفيزها بفعالية. يجب على الشركات مراعاة الحساسيات الثقافية، خاصة بالنسبة للمجتمعات المهمشة، فالمرأة تواجه قيوداً على التنقل، مما يجعل مشاركتها في التجارة الإلكترونية أكثر صعوبة. بالنسبة للمنظمات الدولية، يمكنها تعزيز مشاركة المرأة من خلال العمل مع شركاء محليين، مثل المنظمات غير الحكومية أو المنظمات التابعة للحكومة مثل اللجنة الوطنية اليمنية للمرأة، للاستثمار في برامج تدريبية موجهة ومبادرات إرشادية ومنصات إلكترونية مصممة خصيصًا للنساء. بالنسبة للتجار، يمكن أن يؤدي توفير طرق دفع آمنة وخيارات توصيل إلى معالجة المخاوف المتعلقة بالسلامة.[78]

### 7. *إدراج الحماية البيئية*

أخيرًا، نظرًا لمحدودية موارد اليمن، سيكون من الضروري اتباع ممارسات مستدامة في تطوير قطاع التجارة الإلكترونية، ويجب تشجيع دمج الخدمات اللوجستية الصديقة للبيئة، والتغليف القابل لإعادة التدوير، والتقنيات الموفرة للطاقة، وإشراك وزارة المياه والبيئة في الجهود التنظيمية والتوعوية. علاوة على ذلك، ونظراً لمحدودية موارد المياه والطاقة، يجب أن تتمتع الخدمات اللوجستية والعمليات بالكفاءة، وأن يُمنح البائعون حوافز لزيادة استدامة عملياتهم، وأن تكون حماية البيئة جزءًا من التطورات التنظيمية والاستثمارات في البنية التحتية.

[78] مقابلة مع هادي الحاج، أخصائي التسويق الرقمي وإدارة وسائل التواصل الاجتماعي، 5 ديسمبر 2024.

## حول "مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني"

**تهدف مبادرة إعادة تصوّر اقتصاد اليمن ومنتدى روّاد التنمية المرتبط بها إلى الإسهام في التقدّم نحو تحقيق السلام والتنمية بشكل شامل ومستدام في اليمن. وذلك بالسعي إلى تحقيق الآتي: أ) تمكين اليمنيين من المشاركة في بناء السلام الاقتصادي. ب) تحسين فهم أهم مجالات السياسات المتعلقة ببناء السلام الاقتصادي والتنمية في اليمن. تنفذ هذه المبادرة بالشركة بين: مؤسسة ديب روت للاستشارات، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO، وذلك بتمويل من الاتحاد الأوروبي.**

لمزيد من المعلومات والمنشورات السابقة: www.devchampions.org

## عن الكاتب

**أيلين جونغا** باحثة اقتصادية مساعدة في مركز صنعاء. تعمل في مجال البحوث المتعلقة بالشرق الأوسط واليمن تحديداً، منذ أكثر من عشر سنوات. حاصلة على بكالوريوس في الدراسات الإسلامية والعلوم السياسية من جامعة هايدلبرغ. عملت أيضاً في معهد هايدلبرغ لأبحاث الصراعات الدولية ووزارة الخارجية الألمانية وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. حاصلة على ماجستير في السياسة في الشرق الأوسط، من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية.

## الشركاء المنفذين

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين ثلاثة شركاء:

**مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:**

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

www.sanaacenter.org

**ديب روت للاستشارات:**

شركة استشارية تهتم بقضايا التنمية في اليمن. تهدف ديب روت إلى تقديم العون لكل من شركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومة اليمنية لتوجيه تدخلاتهم بناء على فهم أوسع للسياقات المحلية والوطنية في اليمن وبناء على أفضل الممارسات الدولية. تتمتع إدارة ديب روت ومجلسها الاستشاري بخبرة طويلة في القطاعين العام والخاص وفي منظمات المجتمع المدني في اليمن وعلى المستوى الدولي.

www.deeproot.consulting

**مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO):**

منظمة المانية يتركز عملها فيما له علاقة بالأبحاث وتقديم الاستشارات والتبادل، مع التركيز على تنفيذ المشاريع عبر التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط. يمتلك فريق CARPO خبرات طويلة في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع شركاء في الإقليم، وأيضاً يتمتعون بمعرفة عميقة بالسياق اليمني.

www.carpo-bonn.org

بتمويل من: بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن.

للتواصل: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، حي الجلاء، خور مكسر، عدن، اليمن | البريد الإلكتروني: info@sanaacenter.org
www.sanaacenter.org